نماذج من مآخذ أبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) على ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل

م.د علي عبد رومي النائلي
كلية الطب البيطري/ جامعة القادسية

Abstract

This research (Examples of the errors of Abi Hayyan Andalusi (d. 745 e) to Ibn Malik (d. 672 e) in the appendix and supplement in explaining the facilitation)

was devoted to the discussion of examples of the citizen in which Abu Hayyan (d. 745 e) Ibn Malik (d. 672 e) wrote in the book (appendix and supplement in explaining the facility) to Abi Hayyan, and was intended to discuss these models followed by Abu Hayyan Ibn Malik And the ruling on the correctness or error of what Abu Hayyan said in his sin against the son of Malik.

This study is limited to the author of Abu Hayyan, known as the appendix and supplement to explain the book of facilitation.

Abu Hayyan has always been easy to oppose the author in different countries, and we find that this opposition ranges from the harsh criticism of Ibn Malik to moderate criticism, and it seems that the figure of Abu Hayyan is a critical character, he has to deal with the son of Malik in his other works, Especially . The multiplicity of grammatical doctrines, the multiplicity of the sayings of the grammarians on one issue, and the large number of literary expressions have given ample scope for such observations and perceptions.

This study led me to the fact that the son of Malik and Aba Hayyan Alamlan Jalilan, and the study of controversial issues between them contribute to the enrichment of grammatical thought, in addition to such research needs to implement the thought and weighting of views based on the arguments marketed in the tracking of each issue, and this is what I tend to.

This study was conducted with a brief translation of Ibn Malik and Abi Hayyan. I have briefly summarized the fame of these two worlds and the large number of translators.

Then I discussed a number of issues that were wrong with Abu Hayyan Ibn Malik, in which different sources of grammar were used to indicate the correctness of the matter, and it was optional for these models based on different grammatical sections, as well as the clarity of the issue in the introduction at Abu Hayyan.

المقدّمة

الحمد لله حمداً كثيراً ينيرُ القلوب ويغفرُ الذنوب ، والصلاة والسلام على النبيّ الأمين محمّد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين .. وبعد

فهذه دراسة خصّصْتُها للكلام على نماذج من مؤاخذات أبي حيّان (ت ٧٤٥ هـ) على ابنِ مالك (ت ٦٧٢ هـ) في كتاب (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) لأبي حيّان ، وقصدتُ منها مناقشة هذه النماذج وتأصيلها والحكم بصحة أو خطأ ما ذهب إليه أبو حيّان في مؤاخذاته على ابن مالك .

إنّ هذه الدراسة محصورة في مؤَلَّف أبي حيّان المعروف بـ (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) ، وهو شرح كتاب ابن مالك " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " . ويجمع كتاب التسهيل بين دفّتيه علمي الإعراب و التصريف ، وكانت لهذا الكتاب منزلة سامية لدى أبي حيّان ، فقد التزمَ أنْ لا يقرئ أحداً إلاّ في كتاب سيبويه أو التسهيل (١) . أمّا كتاب (التذييل) فقد وصفه أبو حيّان نفسُهُ بأنّه قد " جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب " (٢) . و يُعدّ أضخم كتاب صُنّف في موضوعه ، فقد قيل فيه وفي كتابه الآخر (ارتشاف الضَّرَب) : " لم يؤَلَّف في العربية أعظم من هذين

الكتابين ، ولا أجمعَ ولا أحصى للخلاف والأحوال "(٣) . وهو مؤَلَّف واسعٌ شاملٌ كثيرُ الأجزاء يحوي على مناقشات نحوية كثيرة مستفيضة ، إضافة إلى آراء النحويين الكثيرة المبثوثة في تضاعيفه.

وقد دأبَ أبو حيّان شارح التسهيل على معارضة المؤلِّف في مواطن مختلفة ، ونجد أنّ هذه المعارضة تتراوح بين النقد اللاذع لابن مالك وبين النقد المعتدل ، ومن أمثلة نقده اللاذع قوله في حق ابن مالك : " وهذا الرجل كثيراً ما يقول الشيء ثمّ ينساه " (٤) ، وكذلك نَسَبَه إلى الجهل ، والعَجَلَة ، والتناقض ، والمكابرة ، والفساد والوهم في الرأي النحوي ، والتخليط ، والإغفال ، والخطأ ، وعدم السداد ، والتقصير في نقل الأحكام والخلل ، والذهول ، وعدم الاطّلاع على كلام العرب ، وأنّ كلامه مثبّج (٥) ، ومن عباراته المعتدلة في النقد أن المصنّف " قد نقصه قسم لم يذكره " (٦) ، و" أنّه لا يطّردُ له ذلك في جميع ماذكر " (٧) ، و" قوله فيه تجوّز " (٨) ، و " هذا الذي ذكره المصنّف لا يتعيّن " (٩) ، و " ليس كما ذكر " (١٠) وغيرها ، وعلى الرغم من ذلك فإنّنا لانعدم مواضع أقرّ للمصنّف فيها بالموافقة الصريحة (١١) ، أمّا موافقاته الضمنية للمصنف فهي كثيرة ، إضافة إلى أنّه ذكر المصنّف في واحد من المواضع فترحّم عليه (١٢) ، وهو يعمد إلى ذكر رأيه في المسائل التي يدلي ابن مالك بدلوه فيها ، ويبدو أنّ أبا حيّان يمتلك شخصيّة ناقدة، فلديه تعقّبات على غير ابن مالك في مؤلّفاته الأخرى ، وقد دُرست في دراسات خاصة (١٣) . إنّ تعدد المذاهب النحوية، واختلاف أقوال النحاة في المسألة الواحدة ، وكثرة الأوجه الإعرابيّة قد أعطى مجالاً واسعاً لمثل هذه المؤاخذات والتعقبّات .

وقد دفعني إلى هذه الدراسة أنّ ابنَ مالك وأبا حيّان عالمان جليلان ، ودراسة المسائل الخلافية بينهما تسهم في إثراء الفكر النحوي ، إضافة إلى أنّ مثلَ هذا البحث يحتاج إلى إعمال فكر وترجيح للآراء استناداً إلى الحجج المَسوقة في التعقب لكل مسألة ، وهذا ما أميلُ إليه.

وقد وُطّئتْ هذه الدراسة بترجمة موجزة لكلّ من ابن مالك وأبي حيّان ، وقد آثرت الإيجاز فيهما لشهرة هذين العالمين وكثرة المترجِمين لهما. ومن ثمّ قمتُ بمناقشة مجموعة من المسائل التي آخذَ فيها أبو حيّان ابنَ مالك ، اعتمدتُ فيها مصادر النحو المختلفة في تبيّن وجه الصواب ، وقد كان اختياري لهذه النماذج مبنيّاً على كونها من أبواب نحويّة مختلفة ، وكذلك مبلغ وضوح المسألة في الطرح عند أبي حيّان .

وفي الختام أقول: رحمَ الله من وقف في هذه الدراسة على خطأ أو سهو فأصلحه عاذراً لا عاذلاً ، ومُنيلاً لا نائلاً ، فليس المبرّأ من الخطأ إلاّ من وقى الله وعصم ، وقد قيل : " الكتاب كالمكلَّف لا يسلم من المؤاخذة ، ولا يرتفع عنه القلم " (١٤) .

تمهيد : حياة ابن مالك وأبي حيّان ومنزلتهما العلمية

سنتناول حياة ابن مالك وأبي حيّان بصورة موجزة اكتفاءً بما كُتب عنهما في كتب التراجم وكتب التأريخ وما صُدّرت به مؤلفاتهما المطبوعة ، والرجوع إلى كل ذلك سهل متيسّر للباحثين .

أوّلاً : حياة ابن مالك ومنزلته العلمية : هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجيّاني ، كان في المغرب مالكيّاً وفي المشرق شافعيّاً (١٥). وُلد جمال الدين بن مالك بجيّان سنة ٦٠٠ هـ على الأرجح (١٦) ، و درس على بعض مشايخها ، وقد أدّى اضطراب الأوضاع في الأندلس في تلك الحقبة إلى رحيله إلى المشرق كما فعل كثير من علمائها ، وقد تجوّل في بلاد الشام من حماة إلى حلب فدمشق التي استقر بها ولم يبرحها .

وفيما يتعلّق بشيوخه ، فقد ذُكر أنّ ابن مالك لا يُعرف له شيخٌ في العربية ولا في القراءات (١٧) ، وليس كذلك، فقد أخذ ابن مالك العربية من غير واحد ، فمن أخذ عنهم بجيّان أبي المظفر ، وقيل : أبو الحسن ثابت بن خيار ... وكذلك أخذ عن أبي رزين بن ثابت . وأخذ القراءات عن أبي العبّاس أحمد بن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني ، وجالسَ ابن يعيش وتلميذه ابن عمرون . أمّا في دمشق فقد سمع من مكرم وأبي صادق الحسن بن صباح وأبي الحسن السخاوي وغيرهم (١٨) .

وفيما يتعلّق بمصنفاته، فقد كان ابن مالك غزير الإنتاج ، مقبول التصانيف ، وممّا يدلّ على جودة تصانيفه الإقبال عليها منذ ذلك الوقت حتى الآن . ومن مصنّفاته : الفوائد المحوية والمقاصد النحوية ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، والكافية الشافية ، والخلاصة المعروفة بالألفيّة ، والموصل في شرح المفصّل ، وسبك المنظوم وفكّ المختوم، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام ، ولاميّة الأفعال ، وإعراب مشكل البخاري ، وعمدة الحافظ وعدّة اللافظ ، وتحفة المودود في المقصور والممدود ، والنظم الأوجز فيما يهمز ، والاعتضاد في الظاء والضاد ، وغيرها (١٩).

وفيما يتعلّق بتلاميذه ، فقد تولّى ابن مالك تدريس علوم العربية بحلب قبل انتقاله إلى دمشق التي استقرّ بها إلى نهاية حياته ، ومن تلاميذه : ابنه بدر الدين ، وشمس الدين بن أبي الفتح ، والشيخ النووي ، وزين الدين أبو بكر المزي ، والشمس البعلي ، وشهاب الدين بن غانم ، وناصر الدين بن نافع ، وأبو عبد الله الصيرفي ، وشهاب الدين بن محمود ، وقاضي القضاة ابن جماعة ، وغيرهم (٢٠). توفي جمال الدين بن مالك – رحمه الله – بدمشق في شعبان سنة ٦٧٢ هـ، ودُفن بسفح جبل قاسيون (٢١) .

ثانياً : حياة أبي حيّان ومنزلته العلمية : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدّين أبو حيّان الجيّاني الغرناطي النّفزي الأندلسي (٢٢). وتشير أغلب المصادر إلى أنّ ولادته كانت في العشرة الأخيرة من شوّال سنة ٦٥٤ هـ (٢٣) ، وفي ما يقرب من سنة ٦٧٨ هـ رحل أبو حيّان عن الأندلس إلى فاس (٢٤) ، ولم يُقمْ في فاس سوى أيّام قلائل (٢٥) ، طاف بعدها بعدّة مدن في المغرب واتّصل بعلمائها (٢٦) ، اتّجه بعدها إلى مصر فوجد فيها ما كان يبتغيه من حركة علمية أساسها ما ألّفه المشرق من تآليف ضخمة عبر الأجيال ، فاستوطن القاهرة بعد أن وجد الحظوة من قبل سلاطين مصر وأمرائها ، وذهب كذلك إلى مكة المكرمة والشام (٢٧).وفي ما يتعلّق بكنيته (أبو حيّان) فحيّان ولده الأكبر . وقد أجاز أبو حيّان لولده هذا رواية مصنّفاته ومختصراته (٢٨) .

وقد وُصف أبو حيّان بأنّه مليح الوجه، حسن العمّة ، كبير اللحية مسترسل الشعر فيها ، جيّد الكلام ، حسن اللقاء ، جميل المؤانسة ، فصيح الكلام ، طلق اللسان . وكان حَسَن الدّين والعقيدة ، لا يتعاطى الخمرة والمسكرات ، ولا يلعب النرد والشطرنج (٢٩) . وكان أوّل أمره مالكيّاً ثم اعتنق المذهب الظاهري الذي كان منتشراً في الأندلس لكنه عندما رحل إلى مصر واستوطنها تمذهب بالمذهب الشافعي الذي كان منتشراً هناك (٣٠) .

وقد كان بَدْءُ اهتمام أبي حيّان بالعلم بالأندلس بدراسة القرآن الكريم سنة ٦٧٠ هـ على شيوخ عصره (٣١) ، وكان يعتقِد أنّ الأجدر والأقرب في دراسة العلوم هو علم كتاب الله ، فعنده أنّ " علم كتاب الله هو المقصود بالذات ، وغيره من العلوم له كالأدوات " (٣٢) . ولم تقتصر معرفته على علوم الدين واللغة والأدب وإنّما تجاوزتها إلى علوم أخرى كالتصوّف وكتب الأديان الأخرى ، إضافة إلى معرفته بلغات أخرى سوى العربية ، فقد كان ذا اطّلاع على لغات أعجمية كالفارسية والتركيّة (٣٣) .

وفيما يتعلّق بشيوخه الذين تتلمذ عليهم أو سمع منهم ، فقد قال أبو حيّان نفسه : " جملة الذين سمعت منهم نحو أربعمائة شخص وخمسين ، وأمّا الذين أجازوني فعالم كثير جدّاً من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار أفريقيا وديار مصر والحجاز والعراق والشّام " (٣٤) ، وقد ذكر هو أنّ من شيوخه أبا بكر القوّاس ، وأبا الحسن بن حازم القرطاجنّي ، ومحمد بن ذنّون المالقي ، وأبا الحسن علي بن محمد بن الضائع (٣٥) .

أمّا تلامذته، فقد تتلمذ على أبي حيّان عدد كبير من الطلاب الذين أقبلوا عليه لشهرته ولمصنفاته الكثيرة جليلة الشأن ، وقد قيل عنه إنّه " أقرأ الناسَ قديماً وحديثاً حتى ألحقَ الصغار بالكبار ، وصار تلامذتُه أئمّةً في حياته " (٣٦) ، ومن أشهر تلامذته: إبراهيم السفاقسي ، وتاج الدين بن مكتوم ، وابن أم قاسم المرادي ، والأسنوي ، وابن هشام الأنصاري ، وبهاء الدين بن عقيل وغيرهم كثير(٣٧) .

أمّا ما يتعلّق بمذهبه النّحوي ، فقد كان أبو حيّان ذا نزعة بصريّة في النّحو ، فهو يرجّح آراء البصريين في أغلب الأحيان (٣٨) ، ويعتدّ بسيبويه وكتابه ويعوّل عليه ويحتجّ به كثيراً (٣٩) ، على أنّ ذلك لا يعني أنّه كان يتابع البصريين في كل ما ذهبوا إليه ، إذْ نجده يخالفهم في مسائل مختلفة قاده نظرُه فيها إلى أنّ الصواب ليس بجانب البصريين ، لكنّ هذه المسائل ليست بالكثيرة (٤٠) .

ولم يكن أبو حيّان نحوياً بارعاً ذا مؤلّفات متنوّعة فحسب ، وإنّما كان صاحب نظم وموشحات ، ويبدو أنّ له ديوان شعر (٤١) ، ومن شعره الذي ذكره في الكتاب موضوع الدراسة يذكر فيه طلب العلم بغير شيخ (٤٢) :

يظنّ الغَمْرُ أنّ الكُتْبَ تجدي أخا فَهْمٍ لإدراكِ العلومِ
وما يدري الجَهول بأنّ فيها غوامضَ حيّرتْ عقل الفهيمِ
إذا رُمْتَ العلومَ بغيرِ شيخٍ ضللْتَ عن الصّراطِ المستقيمِ
وتلتبِسُ الأمورُ عليك حتّى تصيرَ أضلّ من توما الحكيمِ

توفي أبو حيّان في شهر صفر سنة ٧٤٥ هـ ، وتكاد تُجمع المصادرُ على التأريخ المذكور (٤٣) سوى ما ذهب إليه ابن إياس من أنّ وفاته كانت سنة ٧٥٣ هـ (٤٤) ، وقد دُفن بمقبرة الصوفيّة في القاهرة (٤٥) .

نماذج من مآخذ أبي حيّان على ابنَ مالك في التذييل والتكميل :

المسألة الأولى : مسألة أعرف المعارف: عند حديث ابن مالك عن أعرف المعارف ، ذكر أن : "أعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ... " (٤٦) ، فردّ عليه أبو حيّان بالقول : "لا أعلم أحداً ذهب إلى هذا التفصيل في المضمر ، فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلاّ هذا الرجل ، والذين ذكروا أنّ أعرف المعارف هو المضمر قالوه على الإطلاق ، ثم يليه العلم ..." (٤٧). فأخذ عليه أبو حيّان تفصيله في المضمر من حيث الأعرف ، وفي الحقيقة فإن النحاة قد اختلفوا في أعرف المعارف ، فقد ذهب سيبويه (٤٨) ، والمبرد (٤٩) ، والقاسم بن الحسين (٥٠) ، وابن يعيش (٥١) ، والشلوبين (٥٢) ، وابن عصفور (٥٣) ، وابن خروف (٥٤) ، والرضي الأستراباذي (٥٥) ، والصيمري (٥٦) إلى أن المضمر هو أعرف المعارف. في حين عُزي إلى الكوفيين قولهم أن أعرف المعارف هو العلم (٥٧) ، ونُسب إلى السيرافي أيضاً (٥٨) . ونُسب إلى ابن السرّاج قوله أنّ اسم الإشارة هو أعرف المعارف (٥٩). وقد وجدت النحويين الذين جعلوا الضمير أعرف المعارف لم يفصّلوا فيه ، بل أطلقوا (٦٠) ، أي أنّهم جعلوا الضمائر بكلّ أنواعها أعرفَ المعارف ، ولم يفصّلوا فيها من حيث كون الضمير للحضور أو الغيبة . وبهذا يتضح لنا صحّة ما ذهب إليه أبو حيّان من أنّ تقسيم ابن مالك لم يسبقه إليه أحد . ومع ذلك ، فإنّ اعتراض أبي

حيّان على ابن مالك هو في كونه لم يسبقه أحد في هذا التقسيم ، وبرأيي فإنّ هذا الأمر في حدّ ذاته لا يمثّل مثلبة على ابن مالك ، إذْ كان الأجدر بأبي حيّان أن يناقش المصنِّف في تقسيمه هذا ويبيّن خطأه فيه – إن كان فيه خطأ – من وجهة نظره ، وربما يكون في تخطئة أبي حيّان لابن مالك في هذه المسألة تحامل عليه .

المسألة الثانية : مسألة وصف الضمير : وصف ابن مالك الضمير بـ (المرفوع) (٦١) ، ووصفه كذلك بـ (المنصوب والمجرور)(٦٢) ، وقد أخذ أبو حيان على ابن مالك تجوّزه في وصف الضمير بالرفع أو النصب أو الجرّ ، وقال بأنّ الأصح أن يقول : (في موضع رفع أو نصب أو جرّ) ؛ لأنّ المضمرات مبنيّة وليست معربة ، وبالتالي فهي تكون في مواضع إعرابية ، وعلّق أبو حيّان كذلك على هذا الأمر بالقول : "عبارة أصحابنا أسدّ ، يقولون : مرفوع الموضع ، ومنصوب الموضع ، ومجرور الموضع " (٦٣) . وقد عدت إلى من وصفهم بـ (الأصحاب) فوجدت أنّ الجزولي يستعمل عبارة " مرفوع الموضع ومنصوبه ومجروره " (٦٤) ، وكذلك فعل الشلوبين عند حديثه على أقسام الضمير (٦٥). إنّ ما قرّره أبو حيّان هو الأصح ؛ حيث إنّ الضمائر من المبنيات وليست معربة ، وبالتالي فلا يحقّ لنا نعتها بنعوت الأسماء المعربة من الرفع والنصب والجرّ ، بل تكون في موضع رفع أو نصب أو جرّ .

المسألة الثالثة : مسألة الإبدال من الضمير في مثل (ضربته زيداً): ذكر ابن مالك أنّ الإبدال من الضمير في مثل (ضربته زيداً) " جائزٌ بإجماع " (٦٦) . وقد أخذ أبو حيّان عليه حكمه بالإجماع على جواز على هذا الإبدال ، إذْ ذكر أنّ إجازة (ضربته زيداً) : " ليس بصحيح ، ولا إجماع فيها ، بل في المسألة خلاف : ذهب الأخفش إلى جواز ذلك ، وذهب غيره إلى أنّه لا يجوز . . . " (٦٧) . وفي الحقيقة فإنّ الأخفش يجيز الإبدال من الضمير ، أي عوْده على متأخّر ، فقد ذكر أبو جعفر النحّاس (ت ٣٣٨ هـ) في قوله تعالى : " الذينَ خسروا أنفسَهم " (٦٨) : " قال الأخفش : إنْ شئتَ كان (الذين) في موضع نصب على البدل من الكاف والميم ، وزعم أبو العبّاس أنّ هذا القول خطأ لأنّه لا يُبدَل من المخاطَب ولا المخاطِب . . . " (٦٩) . وذهب أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في حديثه على إعراب (الّذين) في الآية السالفة الذكر : " في موضعه وجهان : أحدهما : الرفع بالابتداء . . . ، والثاني : النصب على البدل من الكاف والميم في (ليجمعنّكم) وهو بدل الاشتمال ، وإليه ذهب الأخفش ، والوجه الأول أوجه الوجهين " (٧٠) . وذكر ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) تفاصيلَ عن الإبدال من ضمير المخاطَب و المتكلّم أوضح فيها أنّه لا يصحّ البدل منهما عند أكثر النحويّين ، وقد أجاز ذلك الأخفش (٧١) . وذكر ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) أنّ الكوفيين ومعهم الأخفش ذهبوا إلى جواز الإبدال من الضمير (٧٢) . وذهب الأبّذي (ت ٦٨٠ هـ) إلى " أنّ الضمير قد يعود على ما بعده لفظاً ومرتبة في أبواب البدل على مذهب الأخفش " (٧٣) . وذكر تقيّ الدين إبراهيم النيلي (من علماء القرن السابع الهجري) أنّ تقدّم المضمر على المُظهَر لفظاً وتقديراً " باطلٌ عند أكثر النحويين ، وأجازه قوم . . . " (٧٤) . أمّا السيوطي (ت ٩١١ هـ) فقد ذكر في نحو : ضرب غلامُه زيداً أنّ " الجمهور يمنعون التقديم ؛ لعوْد الضمير على متأخر لفظاً ونيّةً . . . لكن أجازه عبد الله الطُّوال من الكوفيين ، وعُزي إلى الأخفش ورجّحه ابن جنّي . . . " (٧٥) . إنّ هذه النصوص التي أوردناها تدلّ دلالة بيّنة على أنّ الإبدال من الضمير لا إجماع فيه ، فالجمهور يمنعونه ، في حين يجيزه الكوفيّون والأخفش ، وبذلك يتّضح لنا صواب ما استدركه أبو حيان على ابن مالك من عدم وقوع الإجماع في هذه المسألة .

المسألة الرابعة : مسألة رتب المشار إليه: ذهب ابن مالك إلى أنّ " للنحويين في اسم الإشارة مذهبين : أحدهما : أنّ له مرتبتين بعيدة وقريبة ، والثاني : أنّ له ثلاث مراتب " (٧٦) ، وذهب إلى أنّ " الأوّل هو الصحيح وهو الظاهر من كلام المتقدمين " (٧٧) . وقد أخذ أبو حيّان عليه ترجيحه للمذهب الأوّل ، حيث يرى أبو حيّان أنّ للمشار إليه ثلاثَ مراتب : قُربي ووسطى وبُعدى ، إذْ يقول : " وهذا المذهب الذي ذكره المصنّف عن بعض النحويين أنّ له مرتبتين واختاره هو ،

لم أقفْ عليه لأحد على كثرة مطالعتي لكتب هذا الشأن " (٧٨) . وبهذا جعل ابن مالك لأسماء الإشارة مرتبتين : قريبة ، وفي هذه الحالة يكون اسم الإشارة مجرّداً من كاف الخطاب سواء أكان مقترناً بـ (ها) التنبيه أم لم يكن ، وبعيدة ، وفي هذه الحالة يكون اسم الإشارة مقترناً بكاف الخطاب (٧٩) . فهو بهذا جعل كاف الخطاب هو الفيصل في رتبة المشار إليه دون الالتفات إلى اللام . وإذا رجعنا إلى كلام المتقدمين وجدنا سيبويه (ت ١٨٠ هـ) يشير إلى أنّ " ذاك بمنزلة هذا ، إلاّ أنّك إذا قلت : ذاك ، فأنت تنبهه لشيء متراخٍ " (٨٠) ، فقد ذكرَ سيبويه (التراخي) ولم يوضّح المقصود به ، والتراخي يدلّ على ما بعد القريب ، فيدخل فيه المتوسط والبعيد . وكذلك فعل المبرِّد (ت ٢٨٦ هـ) إذْ جعل الإشارة " ما كان مما يدنو منك ، وما كان متراخياً عنك " (٨١) ، فقد ذكر المتراخي أيضاً وقصد به ما بعد القريب الذي يشمل المتوسط والبعيد . وعلى الأرجح فإنّ مسألة مراتب المشار إليه لم تأخذ تسمياتها المفصّلة بعد في زمن سيبويه والمبرّد، إلاّ أنّ من جاء بعدهما فصّل فيها ، فقد ذكر الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ) نقلاً عن الرّماني أنّ للمشار إليه ثلاثَ مراتب، فقد " وُضعتْ ألفاظها على حسب معانيها ، وكأنّ المجرّد من الزيادة للقريب... وذاك للمتوسط ؛ لأنّه زاد عن القريب بمرتبة ، فدخلته زيادة في اللفظ واحدة ، وذلك للأبعد ، فدخلته زيادتان "(٨٢). وذكر ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) أنّ (ذا): " إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدلّ على البعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه... فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ متباعد زادوا كاف الخطاب... فإنْ زاد بُعْدُ المشار إليه أتوْا باللام مع الكاف ، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد ؛ لأنّ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى (٨٣). وذهب الرضيّ الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) كذلك إلى أنّ للمشار إليه ثلاثَ مراتب (٨٤) ، وكذلك فعل النيلي (من علماء القرن السابع)(٨٥) ، وكذلك ذكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) أنّه قد "ذهب أكثر النحويين إلى أنّ الإشارة ثلاث مراتب : قربى : ولها المجرّد ، ووسطى : ولها ذو الكاف ، وبعدى : ولها ذو الكاف واللام " (٨٦) . إنّ واقع الحال يدلّ على أنّه لم يتّفق النحويون على وجود مسافة معيّنة للقريب أو المتوسط أو البعيد ، وإنّما يعتمد هذا الأمر على تقييم المتكلم نفسه لبعد المشار إليه . وعلى أية حال فإنّه لا يُتصوّر عقلاً وجود مرتبتين فقط للمشار إليه ، فلا بدّ من وجود مرتبة بين القريب والبعيد ، وهي المرتبة الوسطى ، ومن هنا جاءت تسمية سيبويه والمبرِّد لما بعد القريب بأنه (المتراخي) وهو مصطلح لا يدلّ صراحة على البعيد فقط ، وإنّما على (ما بعد القريب) فيمكن أن يدخل فيه المتوسط والبعيد كما أشرت. وبذلك يكون استدراك أبي حيّان على ابن مالك في هذا الشأن صحيحاً ، إذْ ذهب أكثر النحويين –كما رأينا – إلى وجود المراتب الثلاث للمشار إليه .

المسألة الخامسة : مسألة حذف خبر ليس دون قرينة : يقول ابن مالك : "تختصّ ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة ، وبجواز الاقتصار عليه دون قرينة " (٨٧) . وقد أخذ أبو حيّان على ابن مالك إطلاقه في جواز حذف خبر ليس دون قرينة ، إذْ وصف مثل هذا الحذف بأنّه " ليس بجيّد لأنّه لم يُستغنَ به (أي الاسم) عن الخبر ، بل لا بدّ من تقدير الخبر ؛ ضرورة أنّ كلّ محكوم عليه لابدّ من محكوم به له ، فليس هذا من باب الاستغناء " (٨٨) . وقد علل أبو حيّان لعدم جواز حذف هذا الخبر بالقول : " وأمّا الخبر فكان قياسه أن يُحذف ؛ لأنّه إنْ راعيت أصله فكان خبر مبتدأ ، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً ، وإنْ راعيت ما آل إليه من شبهه بالمفعول ، فالمفعول يجوز حذفه ، لكنّه صار عندهم عوضاً من المصدر... فلم يحذف لذلك، وأيضاً فالأعواض لازمة لا يجوز حذفها. وقد يُحذف الخبر في الضرورة، نحو قوله (٨٩):

لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين ليس مجيرُ

يريد : ليس في الدنيا مجير . فأنت ترى تباين ما بين كلام المصنف من أنّه يجوز الاقتصار على اسم ليس دون قرينة ، وكلام أصحابنا أنّه مختصّ بالضرورة " (٩٠) . وهذا عين ما ذكره ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) من أنّ حذف الخبر ضعيف في القياس وقلّما يوجد في الاستعمال ، وأنّ المانع لحذف الخبر " هو كونه عوضاً من مصدر ، فلو حذفته

لنقضت الغرض الذي جئت من أجله ، وكان نحواً من إدغام الملحق وحذف المؤكّد "(٩١) . وقد عدتُ إلى كتاب (الخصائص) لابن جنّي ، فوجدت فيه (باب نقض الغرض) (٩٢) ولكنني لم أجد فيه هذا النصّ الذي ذكره السيوطي ، فربّما يكون في مؤلَّف آخر من مؤلفات ابن جنّي سوى الخصائص . وما ذكره أبو حيّان من أنّ حذف خبر ليس عند (الأصحاب) مختصّ بالضرورة ، يؤكّده مرة أخرى بقوله : " لا يجوز حذف خبر هذه الأفعال (أي كان وأخواتها) سواء أكان الفعل ليس أم غيره ، فأمّا (٩٣) :

رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي بريئاً ، ومن أجلِ الطوى رماني

وقول الآخر (٩٤) :

إنّي ضمنت لكلِّ شخصٍ ما جنى وأبي ، فكانَ وكنتُ غيرَ غدورِ

فخُرّج على حذف الخبر لفهم المعنى ضرورة " (٩٥) .

وأبو حيّان ليس بدعاً في هذا المنع ، فقد ذهب جمهور النحويين إلى أنّ حذف خبر كان وأخواتها - وبضمنها (ليس) - وحده لا يكون إلاّ على سبيل الضرورة أو الندرة (٩٦). إنّ ابن مالك ومن قبله الفرّاء (٩٧) أجازا حذف خبر ليس استناداً على ما حكاه سيبويه " ليس أحدٌ " (٩٨) ولم يذكرا شاهداً آخر من الاختيار سوى هذا الشاهد ، أمّا باقي الشواهد فهي من الاضطرار الذي يمكن تأويله كما رأينا ، ولو كان هذا الحذف مقيساً لرأينا شواهد أخرى من كلام العرب من الاختيار تؤيّده وتدعمه ، وهذا ما حدا بجمهور النحاة إلى جعل هذا الحذف من قبيل الضرورة . ومع ذلك فإنّ إجازة ابن مالك للحذف هنا قد سُبق إليها من قبل الفرّاء ، أي إنّه لم ينفرد به ، ولذلك كان يمكن لأبي حيّان مناقشة الفرّاء بدلاً من تخطئة ابن مالك لأنّه متّبعٌ في ذلك وليس مبتدعاً .

المسألة السادسة : مسألة إبطال عمل (ما) عند مجيء (إنْ) بعدها: ذهب ابن مالك إلى أنّ مجيء (إنْ) بعد (ما) مبطلٌ لعمل (ما) دون خلاف ، إذْ قال : " ليس لا تليها إنْ ، فإذا وليت (ما) تباينا في الاستعمال ، وبطل الإعمال دون خلاف . . . " (٩٩) . وقد أخذ عليه أبو حيّان قوله بالإجماع وعدم وجود الخلاف ، إذْ ذهب إلى أنّ النحاة لم يتّفقوا على ما ذهب إليه من إبطال إعمال (ما) إنْ وليها (إنْ) ، فقال معلّقاً على قول ابن مالك المذكور : " فقد نصّ على أنّ مجيء (إنْ) بعد (ما) مبطل للعمل بلا خلاف ، وليس كما ذكر ، بل المسألة خلافيّة " (١٠٠) . ويمكننا أنْ نتبيّن اتجاهين لدى النحاة عندما تلي (إنْ) (ما) :

الأول : وهو اتّجاه يمثله البصريون في كون (إنْ) هنا زائدة ، ولكنّها رغم زيادتها فإنّها مبطلة لعمل (ما) ، وبالتالي يكون ما بعدها مرفوعاً ، فقد ذهب سيبويه إلى أنّ (إنْ) تكون بمعنى (ما) (١٠١) ، وأنّها " تكون لغواً في قولك : ما إنْ يفعل ، وما إنْ طِبْنا جبنٌ (١٠٢) " (١٠٣) ، أي إنّها عند سيبويه زائدة بعد (ما) ، ولكنّها رغم زيادتها تبطل عمل (ما) فيكون ما بعدها مرفوعاً . وذهب المبرِّد كذلك إلى زيادتها في مثل : " ما إنْ زيدٌ منطلقٌ " (١٠٤) . وذكر ابن السرّاج في النوع الثالث لـ (إنْ) : " أن تدخل زائدةً مع (ما) فتردّها إلى الابتداء ، وذلك قولك : ما إنْ يقوم زيدٌ . . . " (١٠٥) . وبهذا يكون البصريون قد ذهبوا إلى إبطال عمل (ما) إذا جيء بعدها بـ (إنْ) ، ويكون ما بعدها مرفوعاً لا منصوباً .

الاتجاه الثاني : يمثّله الكوفيون الذين ذهبوا إلى أنّه يجوز النصب بـ (ما) إذا وليها (إن)، وفي هذه الحالة تكون (إنْ) مؤكّدة لـ (ما) ، وتبقى (ما) على عملها دون أنْ يُبطل، وند ذكر ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) في البيت (برواية النصب) (١٠٦) :

بني غُدانة ما إنْ أنتمُ ذهباً ولا صريفاً ، ولكن أنتمُ الذهبُ

" النصب رواية يعقوب ابن السكّيت ، والرفع رواية الجمهور على أنّ (إنْ) نافية لا كافّة . . . " (١٠٧) . وبهذا يتّضح لدينا صواب ودقّة ما ذهب إليه أبو حيّان من أنّ المسألة خلافيّة لا إجماع فيها ، وليس كما ذكر ابن مالك من الإجماع على إبطال العمل (١٠٨) .

المسألة السابعة : مسألة نصب خبر (ما) إذا تقدّم على اسمها : ذكر ابن مالك أنّ مذهب سيبويه هو جواز إعمال (ما) ونصب الخبر متقدّماً ، إذ قال : " وقد تعمل متوسطاً خبرها وفاقاً لسيبويه " (١٠٩) . فقال أبو حيّان شارحاً قول ابن مالك : " يعني في نصب خبر ما متوسطاً ، فتقول : ما منطلقاً زيدٌ " (١١٠) ، وقد أخذ أبو حيّان عليه نسبة هذا الجواز إلى سيبويه ، حيث قال : " وهذا الذي ذكره عن س * من جواز إعمال (ما) ونصب ما توسّط من الخبر ليس مذهب سيبويه " (١١١) . وفي الحقيقة فإنّ الجمهور قد وضع لإعمال (ما) عمل (ليس) عدّة شروط ، منها هذا الشرط مدار الحديث ، وهو ألاّ يتقدّم خبرها على اسمها ، فإنْ تقدّم بطل عملها (١١٢) أمّا سيبويه فإنّه يقول : " وإذا قلت : ما منطلقٌ عبدَ الله ، وما مسيءٌ منْ أعتبَ ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون متقدّماً مثله مؤخّراً ، كما أنّه لا يجوز أن تقول : إنّ أخوك عبدَ الله على حدّ قولك : إنّ عبدَ الله أخوك ، لأنّها ليست بفعل " (١١٣) . ويتّضح استدراك أبي حيّان في هذه المسألة بقوله : " فهذا نصّ من سيبويه على منع النصب في الخبر متقدّماً ، ولم يكفه حتى شبّهه بشيء لا يجوز البتّة ، ولا خلاف فيه ، وهو : إنّ أخوك عبدَ الله " (١١٤) . وبهذا يتّضح لنا صواب استدراك أبي حيّان على ابن مالك من أنّ إعمال (ما) عمل ليس إذا توسّطت ليس مذهب سيبويه ، ويبدو لي أنه لو كان هناك نقلٌ عن سيبويه بجواز هذا الأمر لاشتهر ولتناقله النحاة ، ولكنْ لمّا لم يذكرْ أحدٌ من النحاة هذا النقل عن سيبويه ، وما ورد في الكتاب يدحضه ، يتبيّن لنا صواب ما ذهب إليه أبو حيّان .

المسألة الثامنة : مسألة ما يجب فيه تقديم منصوب الفعل عليه : ذكر ابن مالك ما يجب فيه تقديم منصوب الفعل عليه (١١٥) ، وذلك إنْ تضمّن معنى استفهام ، مثل : مَنْ رأيت ؟ ومتى قدمت ؟ ، أو شرط ، مثاله : مَنْ تكرمْ أُكرمْه ، وأيّهم تضربْ أضربْه . أو نصبه جواب أمّا ، مثاله : " فأمّا اليتيمَ فلا تقهرْ"(١١٦). وقد أخذ عليه أبو حيّان أنّه قد نقص " ممّا يجب فيه تقديم منصوب الفعل عليه أنْ يكون ضميراً منفصلاً لو تأخّر لزم اتّصاله ، ومثاله : " إيّاكَ نعبُدُ " (١١٧) ، ولو تأخّر فجاز اتّصاله لم يلزمْ تقديمه . . . " (١١٨). وما ذهب إليه أبو حيّان هو الصواب ، فقد ذكرَ مسألة وجوب تقديم المنصوب إذا كان ضميراً منفصلاً لو تأخّر لزم اتّصاله علماء النحو كسيبويه (١١٩) ، والمبرّد (١٢٠) ، وابن يعيش (١٢١) ، وابن الأثير (١٢٢) ، والنيلي (١٢٣) وغيرهم. ويكمل أبو حيّان استدراكه على ابن مالك ، فيقول : " ونقصَ المصنّف أيضاً أنْ يكون المعمول (كم) الخبرية ، فإنّه يجب تقديمها على العامل ، فتقول : كم غلامٍ ملكتَ ! تريد : كثيراً من الغلمان ملكت . . . " (١٢٤) . وهذا الاستدراك من أبي حيّان نصيبه الإصابة ، فقد ذكر سيبويه عن (كم) أنّها " لا تكون إلاّ مبتدَأةً ، ولا تُؤخَّر " (١٢٥) . وقد علّلوا لتصدّر (كم) الخبرية بحملِها على (رُبّ) التي لها صدر الكلام (١٢٦) . وهذا الحَملُ جاء من أنّ (كم) الخبرية تضمّنتْ المعنى الإنشائي في التكثير ، فحُملتْ على نقيضتها (رُبّ) التي تضمّنتْ المعنى الإنشائي في التقليل (١٢٧). وبهذا يتّضح لنا صحّة استدراك أبي حيّان على المصنّف في ما نقصه من مواضع تقديم منصوب الفعل عليه وجوباً .

المسألة التاسعة : مسألة تقديم الضمير في باب (نِعْمَ): نصّ ابن مالك على الإجماع على جواز تقديم الضمير في باب (نِعْمَ)، حيث قال: "تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مُجمَعٌ على جوازه في باب نِعْمَ ، كقول الشاعر (١٢٨):

نِعْمَ امرأً هرمٌ ، لمْ تعرُ نائبةٌ إلاّ وكان لمرتاعٍ بها وَزَرا. . . " (١٢٩) .

فقد أخذ أبو حيّان عليه نصّه على الإجماع في هذه المسألة ، حيث قال : " ما ذكره من الإجماع في باب (نِعْمَ) ليس بصحيح ، بل مذهب الكسائي والفرّاء أنّ المرفوع بعد التمييز في باب (نِعْمَ امرأً هرمٌ) وشبهه فاعلٌ بنِعْمَ ، ولا ضميرَ فيها أصلاً " (١٣٠) . وفي الحقيقة فإنّ البصريّين ذهبوا إلى أنّ فاعل (نِعْمَ) ضميرٌ مستكّنٌ فيها يفسّره ما بعده ، فالتقدير هو : نِعْمَ هو امرأً ، وتأتي (هرمٌ) لتفسّر المعنيّ بالضمير (هو) . في حين ذهب الكوفيّون إلى عدم وجود فاعل مضمر في (نِعْمَ) ، فعندهم أنّ الاسم المرفوع بعد (نِعْمَ) هو الفاعل بنِعْمَ (١٣١) . وبهذا يتبيّن لنا أنّ في الأمر خلافاً كما ذكر أبو حيّان لا إجماعاً كما ذكر ابنُ مالك .

المسألة العاشرة : مسألة وجوب كسر همزة (انّ) بعد (حيث): ذكر ابنُ مالك سبعة مواضع لوجوب كسر همزة (انّ) (١٣٢) ، وقد أخذعليه أبو حيّان عدم استيفائه المواضع جميعها ، إذْ قال: "نقصه موضع آخر ، وهو أنّه يجب كسرها بعد (حيث) ، نحو : اجلس حيث إنّ زيداً جالسٌ . وقد أولع عوام الفقهاء في قراءاتهم بفتحها ، يقولون : من حيث أنّه ، بالفتح " (١٣٣) . وفي الحقيقة فإنّ أُولى مواضع كسر همزة (انّ) هو وقوعها في الابتداء ، ففي هذه الحالة يجب كسر همزتها (١٣٤) سواء أكان هذا الابتداء حقيقةً أم حكماً (١٣٥) . ومن المعروف أن (حيث) تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية (١٣٦) ، فالجملة التي بعد (حيث) هي جملة ابتدائية حُكماً محلّها الجر بإضافتها إلى (حيث) ، وعلى هذا يجب كسر همزة (انّ) فيها لأنّها تُكسر في ابتداء الكلام (١٣٧) . وقد صرّح بعضهم بوجوب كسر همزة (انّ) بعد (حيث) ، فقد ذكر ابن هشام وجوب كسرها بعد (حيث) " نحو : جلستُ حيث إنّ زيداً جالسٌ ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح (انّ) بعد (حيث) ، وهو لحنٌ فاحشٌ " (١٣٨) . وصرّح ابنُ عقيل بأنّ ابن مالك " نقص مواضع يجب كسر همزة (انّ) فيها . . . إنْ وقعت بعد (حيث) ، نحو : اجلسْ حيث إنّ زيداً جالسٌ " (١٣٩) . وبهذا يثبت لدينا صحة تعقّب أبي حيّان لابن مالك من نقصان هذا الموضع من مواضع كسرة همزة انّ . يتبقّى لدينا ما ذكره أبو حيّان في استدراكه من ولع عوام الفقهاء في قراءاتهم بفتحها ، فيقولون : من حيث أنّه بالفتح . والذي يبدو لي أنّ المقصود بالقراءات هنا ليست القراءات القرآنية ؛ لأنّه لم يرد في القرآن الكريم (إنّ) بعد (حيث) مطلقاً ، بل المقصود بها هو خطبهم أو أحاديثهم أو إملاءاتهم . وكان الحريّ بأبي حيّان أن يكون دقيقاً في استعمال كلمة (قراءات) في هذا النص . كما يبدو لي أنّ نصّ ابن هشام كان موفّقاً أكثر حينما ذكر أنّ الفقهاء مولعون بفتح الهمزة بعد (حيث) ، ولم يذكر مفردة (القراءات) فيه .

المسألة الحادية عشرة : مسألة ورود اللام بعد (أنّ) المفتوحة: ذكر المصنّف الإجماع على أنّ اللام لا تأتي بعد (أنّ) المفتوحة الهمزة ، إذْ قال : " . . . أنّ المفتوحة مُجمَعٌ على امتناع دخول اللام بعدها " (١٤٠) . وقد أخذ أبو حيّان نقله الإجماع في هذه المسألة ، إذْ قال : " وليس كما ذكر ، بل فيه خلاف " (١٤١) . ويبدو أنّ الجمهور على منع دخول اللام بعد (أنّ) ، لكن هناك من أجاز ذلك ، فقد ورد عن المبرّد أنّه " يجوز الفتح في (انّ) هذه وإنْ كان بعدها اللام " (١٤٢) . كذلك وردت بعض الشواهد على مجيء اللام بعد (أنّ) المفتوحة ، كقراءة سعيد بن جُبير (رض) : " إلاّ أنّهم ليأكلون الطعام " (١٤٣) ، و كقول الشاعر (١٤٤) :

ألمْ تكنْ حلفتَ باللهِ العليْ أنّ مطاياك لمن خير المطيْ

ومن الجدير بالذكر أنّ أبا حيّان لا يجيز مجيء اللام بعد (أنّ) المفتوحة ، لكنّ تخطئته لابن مالك تتمثّل في أنّ الأمر لا إجماع فيه ، بل فيه خلافٌ كما رأينا ، إذْ حملَ أبو حيّان ما ورد من الشواهد التي تبيح مجيء اللام بعد (أنّ) على زيادة اللام ، ومَنَعَ القياس على تلك الشواهد (١٤٥).

الخاتمة

الحمد لله حمد المعترفين بفضله ، الشاكرين لآلائه ووافر نعمه ، والصلاة والسلام على النبيّ الأميّ الذي أرسله الله تعالى رحمةً للعالمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين . وبعد . .

موضوع هذه الدراسة هو (نماذج من تخطئة أبي حيّان لابن مالك في كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل). فقد خطّأ أبو حيّان الأندلسي في شرحه على كتاب (التسهيل) ابنَ مالك صاحب المتن في العديد من المسائل ، وجدتُ أبا حيّان متحاملاً في القليل منها ، مُصيباً في أغلبها ، حيث إنّه يسوق الدلائل على ذلك . وقد خلصتْ هذه الدراسة إلى جملة من النتائج ، أهمّها :

١- إن أبا حيان كان كثير التتبع والتخطئة لابن مالك ويتراوح نقده له في هذه التعقبّات من النقد اللاذع في بعض المواطن إلى النقد المعتدل في مواطن أخرى ، إلى موافقته في بعض الآراء في مواطن قليلة ، إلى الترحم عليه في موطن واحد .

٢- في مسألة أعرف المعارف وترتيبها وجدنا أبا حيّان يخطّئ ابن مالك من حيث أنّه قسّم المعارف تقسيماً لم يسبقه إليه أحد من العلماء قبله ، وهو متحامل على ابن مالك في هذا الحكم ، فإنّ هذا الأمر في حدّ ذاته لا يمثّل مثلبة على ابن مالك ، إذْ كان الأجدر بأبي حيّان أن يناقش المصنِّف في تقسيمه المبتكر ويبيّن خطأه فيه – إن كان فيه خطأ – من وجهة نظره ، لا أنْ يحكم بخطئه لمجرد أنّه مبتكر لم يُسبق إليه .

٣- في مسألة إجازة حذف خبر ليس دون قرينة وذهاب أبي حيان إلى اختصاص هذا الحكم بالضرورة وإيراده الشواهد على ذلك ، فإنّ ابن مالك في هذه المسالة كان متّبِعاً للفرّاء ، وبالتالي كان على أبي حيّان مناقشة وتخطئة الفرّاء فيها وليس ابن مالك .

٤- في مسائل : وصْف الضمير، و رُتب المُشار إليه، وإبطال عمل (ما) عند مجيء (إنْ) بعدها، و نصب خبر (ما) إذا تقدّم على اسمها ، و ما يجب فيه تقديم منصوب الفعل عليه ، فقد وجدتُ أبا حيّان محقّاً في ما ذهب إليه من استدراكات على ابن مالك فيها ، من خلال الشواهد والأدلّة والحجج التي أتى بها .

٥- لم يكن ابن مالك دقيقاً في نقله الإجماع عن علماء العربية في أكثر من مسألة نحوية ، حيث كان الأمر غير ذلك بوجود الخلاف في تلك المسألة ، مثلما حدث في مسألة ذهاب ابن مالك إلى أنّ مجيء (إنْ) بعد (ما) مبطل لعمل (ما) دون خلاف ، وقد أثبت أبو حيّان أنّ المسألة خلافيّة بين البصريين والكوفيين ولا إجماع فيها . وكذلك نصّه على الإجماع على جواز تقديم الضمير في باب (نِعْمَ) ، وقد أثبت أبو حيّان أنّ في الأمر خلافاً بين المدرستين لا إجماعاً كما ذكر ابنُ مالك . كذلك ذكرَ ابنُ مالك الإجماع على أنّ اللام لا تأتي بعد (أنّ) المفتوحة الهمزة ، في حين أثبت أبو حيّان الخلاف في ذلك من خلال ما ذهب إليه المبرِّد وسعيد بن جبير (رض) في قراءته . وكذلك ذكرَ ابن مالك أنّ الإبدال من الضمير في مثل (ضربته زيداً) جائزٌ بإجماع ، في حين بيّن أبو حيّان أنّ الإبدال من الضمير لا إجماع فيه ، فالجمهور يمنعونه ، في حين يجيزه الكوفيّون والأخفش .

الحواشـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــي :

١- بغية الوعاة ١ / ٢٨١ .

٢- ارتشاف الضَّرَب : ١ / ٣ .

٣- بغية الوعاة : ١ / ٢٨٢ .

٤- التذييل : ١٤/٢ .

٥- ينظر : نفسه : ١٣٥/٢ و ١٤٧/٢ و ٢٢٣/٢ و ٢٤٢/٢ و ٢٤٨/٢ و ٢٦٢/٢ و ٩٥/٥ و ٢١٠/٥ و ٣٢٥/٦ و ٦٩/٤ و ١٥٤/٤ و ٢٧٩/٤ و ٣٦٥/٤ على الترتيب .

٦- نفسه : ١٣٠/٢ .

٧- نفسه : ١٣١/٢ .

٨- نفسه : ١٣١/٢ .

٩- نفسه : ١٥٤/٢ .

١٠- نفسه : ٢٤٣/٤ .

١١- ينظر : نفسه : ١٥٦/٣ و ٢٩٨/٤ و ١٩/٨ .

١٢- ينظر : نفسه : ٧٦/٢ .

١٣- منها رسالة الماجستير : تعقبات أبي حيان في البحر المحيط لأبي البقاء العكبري (دراسة نحوية صرفية) ، و أطروحة الدكتوراه : تعقبات ابي حيان للزمخشري في البحر المحيط .

١٤- صبح الأعشى في صناعة الإنشا : ١ / ٣٦ .

١٥-

نظر : نفح الطيب : ٢ / ٢٢٢ .

١٦-

فسه والصفحة نفسها .

١٧-

نظر : إشارة التعيين : ٣٢٠ .

١٨-

نظر : بغية الوعاة : ١ / ١٣٠ – ١٣١ ، و نفح الطيب : ٢ / ٢٢٢ .

١٩-

نظر : إشارة التعيين : ٣٢١ ، و البلغة : ٢٧٠ ، و نفح الطيب : ٢ / ٤٢٥ وما بعدها ، وكشف الظنون : ٨٢ ، ١١٩ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ٢٠٥ ، ٤٠٥ ، ٤١٢ ، ٥٥٣ ، ٦٤٩ ، ٩٧٨ ، ١٠٨٧ ، ١١٦٦ ، ١١٧٠ ، ١٢١٩ ، ١٣٠١ ، ١٣٣٨ ، ١٣٤٤ ، ١٣٦٩ .

٢٠-

نظر : نفح الطيب : ٢ / ٢٢٧ ، و بغية الوعاة : ١ / ١٣٠ .

٢١-

نظر : نفح الطيب : ٢ / ٤٢٨ – ٤٢٩ ، و بغية الوعاة : ١ / ١٣٤ .

٢٢-

نظر : غاية النهاية : ٢ / ٢٤٩ ، والدرر الكامنة : ٤ / ٣٠٢ ، وبغية الوعاة : ١ / ٢٨٠ .

٢٣-

نظر : فوات الوفيات : ٤ / ٥٧٢ ، وغاية النهاية : ٢ / ٢٤٩ ، وحسن المحاضرة : ١ / ٥٣٤ .

٢٤- ينظر : نفح الطيب : ٢ / ٥٨١ ، و شذرات الذهب : ٦ / ١٤٦.

٢٥- ينظر : نفح الطيب : ٢ / ٥٨٤ .

٢٦- ينظر : طبقات الشافعية : ٩ / ٢٧٧ ، و بغية الوعاة : ١ / ٢٨٠.

٢٧- ينظر : م . ن : ٩ / ٢٧٨ .

٢٨- ينظر : الدرر الكامنة : ٤ / ٣٩٥ ، و نفح الطيب : ٢ / ٥٥٩ .

٢٩- ينظر : نكت الهميان : ٢٨١ ، وشذرات الذهب : ٦ / ١٤٦ ، ونفح الطيب : ٢ / ٥٦٥ .

٣٠- ينظر : الدرر الكامنة : ٤ / ٣٠٨ .

٣١- ينظر : غاية النهاية : ٢ / ٢٤٩ ، ونفح الطيب : ٢ / ٥٤٢ .

٣٢- البحر المحيط : ١ / ٩٩ .

٣٣- ينظر : أبو حيّان النحويّ : ٦٨ ، والتذييل : ٦ / ١٩٤ – ١٩٥ حيث ذكر أمثلة من ألسنة أخرى .

٣٤- المنهل الصافي : ١١ / ١٦٨ ، نفح الطيب : ٢ / ٥٥٢ .

٣٥- للاطّلاع على باقي شيوخه الذين ذكرهم ينظر : المنهل الصافي : ١١ / ١٦٨ وما بعدها ، ونفح الطيب : ٢ / ٥٥١ وما بعدها .

٣٦- ينظر : الدرر الكامنة : ٤ / ٣٠٣ ، ونفح الطيب : ٢ / ٥٤١ .

٣٧- لمعرفة باقي تلاميذه وسِيَرِهم ومؤلفاتهم ينظر : أبو حيان النحوي : ٥٠١ – ٥٧٧ .

٣٨- ينظر على سبيل المثال : التذييل : ٣ / ١٥ ، ٣ / ٨٧ ، ٤ / ١٤ ، ٤ / ١٧٠ ، ٢٥٨ ، ٥ / ٧٠ ، ٨ / ١٠٧ .

٣٩- ينظر على سبيل المثال : م .ن : ٤ / ٢٦٠ ، ٢٨٤ ، ٣٢٠ ، ٣٤٤ ، ١٣٢ ، ٦ / ٧٤ ، ٨٧ ، ١٣٦ ، ٢٧٤ ، ٣٣٥ ، ٧ / ٣٧ ، ٨٧ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٢٤٠ ، ٣٣٧ .

٤٠- فهو القائل : " وقد نقلوا أنّ العرب قالت . . . فوجب قبوله وإنْ خالف رأي س أو غيره " . ينظر : التذييل : ٤ / ٧٩ . ومن موافقاته الكوفيين : مسألة الرافع للمبتدأ والخبر ، حيث ذهب مذهبهم بالقول إنّهما مترافعان . ينظر : التذييل : ٣ / ٢٦٦ . وموافقته لهم في منع إعمال (أظنّ) في مثل : (قامَ أظنّ زيد) حيث قال إنّ القياس يقتضي ذلك . ينظر : التذييل : ٦ / ٧٠ .

٤١- قال الصفدي : " وانتقيت ديوانه وكتبته وسمعته منه " . نكت الهميان : ٢٨١ - ٢٨٢ .

٤٢- التذييل : ١٩٨ – ١٩٩ .

٤٣- ينظر : نفح الطيب : ٢ / ٥٣٨ ، وشذرات الذهب : ٦ / ١٤٧ .

٤٤- ينظر : بدائع الزهور في وقائع الدهور : ١ / ١٧١ .

٤٥- ينظر : نفح الطيب : ٣ / ٥٣٨ .

٤٦- شرح التسهيل : ١ / ١١٦ .

٤٧- التذييل : ٢ / ١١٤ .

٤٨- ينظر : الكتاب : ٢ / ٦-٨ ، وقد وجدت سيبويه لم يصرح بأن المضمر هو أعرف المعارف ، بل يُستنبط هذا الأمر من حديثه عما يُنعت به كل نوع من أنواع المعارف .

٤٩- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٨٠ ، فقد تحدث المبرد عن الضمير أولاً ، وعنده أن الضمير بأنواعه أعرف من العلم .

٥٠- ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٥٧ . مؤلفه هو القاسم بن الحسين الخوارزمي ، ولد بخوارزم سنة ٥٥٥ هـ ، له عدّة مؤلفات أهمها التخمير وهو شرح على مفصّل الزمخشري ، قُتل على يد التتار سنة ٦١٧ هـ ، ينظر في ترجمته : بغية الوعاة : ٢ / ٢٥٢ وما بعدها ، ومعجم الأدباء : ١٦ / ٢٣٨ .

٥١- ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٥٦ .

٥٢- ينظر : التوطئة : ١٨٠ .

٥٣- ينظر : المقرب : ١ / ٢٢٢ .

٥٤- ينظر : شرح الجمل للزجاجي : ١ / ٢٠٥ و ٢ / ١٣٦ .

٥٥- ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣١٢ .

٥٦- ينظر : التبصرة والتذكرة : ١٧١-١٧٢ (باب الصفات) حيث قال : " إن المضمر أخص الأسماء وأعرفها " ، لكنه قد ذكر الاسم العلم في أول أقسام المعرفة في باب المعرفة والنكرة : ٩٥ .

٥٧- ينظر : اللباب : ١ / ٤٩٤ ، وشرح الكافية : ١ / ٣١٢ .

٥٨- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٠٨ .

٥٩- ينظر : الإنصاف : ٧٠٨ ، وأسرار العربية : ٣٠٢ ، واللباب : ١ / ٤٩٤ ، وشرح المفصّل : ٣ / ٥٦ ، وشرح الكافية : ١ /٣٢ ، ولكنني وجدت ابن السرّاج قد رتّبها في (الأصول) : ١ / ١٤٩ على النحو الآتي : المضمر ، فالمبهم ، فالعلم ... .

٦٠- ينظر إضافة لما سبق : أسرار العربية : ٣٤٥ ، والمقرّب : ١ / ٢٢٢-٢٢٣ ، والأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية (أطروحة دكتوراه) : ٥٣٤ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٣٠١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ١ / ٧٧-٧٨ ، والصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية : ٢ / ٥٦٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٨٧-١٨٨ ، وشرح القواعد البصروية في النحو : ٨١ وما بعدها .

٦١- ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٢١ .

٦٢- ينظر : نفسه : ١ / ١٣١ .

٦٣- التذييل : ٢ / ١٣١ .

٦٤- المقدّمة الجزولية في النحو : ٥٩-٦٢ ، فهو لم يستعمل سوى هذه المصطلحات عند حديثه على إعراب الضمير .

٦٥- ينظر : التوطئة : ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٧ .

٦٦- شرح التسهيل : ١ / ١٦١ ، وقد ذكر هذا في الشرح وليس في الأصل .

٦٧- التذييل : ٢ / ٢٦٦ .

٦٨- الأنعام / ١٢ ، وتمام الآية : " قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ قُلْ لِلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾ ".

٦٩- إعراب القرآن : ٢ / ٥٨ .

٧٠- البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣١٥ .

٧١- ينظر : شرح المفصّل : ٣ / ٧٠ .

٧٢- ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٩ .

٧٣- شرح الجزوليّة (الأبّذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية) : ١٣٢ .

٧٤- الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفية : ١ / ٥٩١ .

٧٥- همع الهوامع : ١ / ٢٢١ .

٧٦- شرح التسهيل : ١ / ٢٤٢ .

٧٧- نفسه : ١ / ٢٤٢ .

٧٨- التذييل : ٣ / ١٩٧ .

٧٩- ينظر : شرح التسهيل : ٢٤٤ .

٨٠- الكتاب : ٢ / ٧٨ .

٨١- المقتضب : ٤ / ٢٧٧-٢٧٨ .

٨٢- شرح المفصّل في صنعة الإعراب (التخمير) : ٢ / ١٨٥ .

٨٣- شرح المفصّل لابن يعيش : ٣ / ١٣٥ .

٨٤- ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ١ / ١٨٥ .

٨٥- ينظر : الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفية : ١ / ٦٦٨ .

٨٦- همع الهوامع : ١ / ٢٤٧ .

٨٧- شرح التسهيل : ١ / ٣٥٨ ، وقد ذكر السيوطي أنّ ما قاله ابن مالك قد ذهب إليه الفرّاء من قبل ، ينظر : همع الهوامع : ١ / ١٦٦ .

٨٨- التذييل : ٤ / ٢٠٤ .

٨٩- البيت لعبد الله بن أيّوب التيميّ أو الشمردل بن شريك الليثيّ أو حارثة بن بدر الغدّاني ، ينظر في تخريجه : شرح الحماسة للمرزوقي : ٩٥٠ ، والحماسة البصرية : ١ / ٢٣٠ ، وأمالي المرتضى : ١ / ٣٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٢٥ و ٤٢٠ ، وضرائر الشعر : ١٨٢ ، وشرح أبيات المغني : ٧ / ٣١٦-٣١٩ .

٩٠- التذييل : ٤ / ٢٠٥-٢٠٦ .

٩١- الأشباه والنظائر : ١ / ٣٦٢ .

٩٢- الخصائص : ٣ / ٢٣١ .

٩٣- البيت لابن أحمر كما في الكتاب : ١ / ٧٥ ، وهو غير منسوب في معاني القرآن للفرّاء : ١ / ٤٥٨ ، وإصلاح المنطق : ٨٨ ، والرواية فيهما (ومن جولِ الطويّ رماني) .

٩٤- البيت منسوب للفرزدق في الكتاب : ١ / ٧٦ ، ومعاني القرآن للفرّاء : ٣ / ٧٧ ، وليس في ديوانه .

٩٥- التذييل : ٤ / ٢٠٦ .

٩٦- ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤١٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٧٠ ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٢١٧ .

٩٧- ينظر : همع الهوامع : ١ / ٣٧٠ .

٩٨- الكتاب : ٢ / ٣٤٦ ، علماً أنّ سيبويه لم يصرّح بجواز حذف خبر ليس دون قرينة .

٩٩- شرح التسهيل : ١ / ٣٦٩ .

١٠٠- التذييل : ٤ / ٢٥٨ .

١٠١- ينظر : الكتاب : ٣ / ١٥٢ .

١٠٢- لفروة بن مُسيك ، ينظر : المقتضب : ١ / ١٨٩ ، ٢ / ٣٦٤ ، والخصائص : ٣ / ١٠٨ ، والمنصف : ٣ / ١٢٨ ، والمحتسب : ١ / ٩٢ ، والخزانة : ٢ / ١٢١ ، وشرح شواهد المغني : ٣٠ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٩١ .

١٠٣- الكتاب : ٤ / ٢٢٠-٢٢١ .

١٠٤- المقتضب : ١ / ١٨٩ ، والكامل : ١ / ٢٦٨ .

١٠٥- الأصول في النحو : ١ / ٢٣٦ .

١٠٦- البيت بلا نسبة في : شرح شذور الذهب : ٢٢٢ ، و شرح التصريح : ١ / ٢٦١ ، و همع الهوامع : ١ / ٣٩١ ، و شرح شواهد المغني : ١ / ١٠٦ .

١٠٧- النصّ منقول من خزانة الأدب : ٤ / ١١٩-١٢٠ ، وينظر : شرح شواهد المغني : ١ / ١٠٦ - ١٠٧ ، وشرح شذور الذهب : ٢٢٢ ، وأوضح المسالك : ١ / ٢٧٤-٢٧٥ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٦١ .(نراجع هل النص موجود في مغني اللبيب)

١٠٨- ذكر الخلاف في هذه المسألة السيوطي في همع الهوامع : ١ / ٣٩١ .

١٠٩- التذييل : ٤ / ٢٥٤ ، والنص في شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٢ هو : " ومن العرب من ينصب خبر ما متوسطاً بينها وبين اسمها ، أشار إلى ذلك سيبويه " .

١١٠- التذييل : ٤ / ٢٧١ .

١١١- * دأب أبو حيان على ذكر الحرف (س) كناية عن سيبويه ، وربّما يكون هذا الأمر لكثرة تكرار هذا الاسم في شرحه .

١١٢- ينظر : المقتضب : ٤ / ١٨٩ ، ورصف المباني : ٣١١ ، والجنى الداني : ٣٢٣ ، وشرح الأشموني : ١ / ٤٠٠ ، والمقرّب : ١ / ١٠٢ ، ومغني اللبيب : ٤ / ٨٥ .

١١٣- الكتاب : ١ / ٥٩ .

١١٤- التذييل : ٤ / ٢٧٢ .

١١٥- ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٥٢ ، والتذييل : ٧ / ٣٦-٣٨ .

١١٦- الضحى / ٩ .

١١٧- الفاتحة / ٥ .

١١٨- التذييل : ٧ / ٣٨ .

١١٩- ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٥٦ .

١٢٠- ينظر : المقتضَب : ١ / ٣٩٦ .

١٢١- ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش : ٣ / ١٠٣ .

١٢٢- ينظر : البديع في علم العربية : ٣ / ٢٢ .

١٢٣- ينظر : الصفوة الصفيّة : ٦٢٢ .

١٢٤- التذييل : ٧ / ٣٩ .

١٢٥- الكتاب : ١ / ٢٩١ ، وينظر : المقتضب : ٣ / ٥٥ ، ومغني اللبيب : ٤ / ٤١ ، وحاشية الشمني : ٢ / ١٦ .

١٢٦- ينظر : علل النحو : ٤٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٢٥ ، وشفاء العليل : ٧٧ .

١٢٧- ينظر : أسرار العربية : ٢١٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٨٦ .

١٢٨- ينظر في الشاعر والبيت : شرح التسهيل : ١ / ١٦٣ و ٢ / ١٦٩ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٢٨٥ ، وشرح شذور الذهب : ١٥١ .

١٢٩- التذييل : ٧ / ٨٣ ، وينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٦٩ .

١٣٠- التذييل : ٧ / ٨٤ .

١٣١- ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢ / ١٤١ ، والإنصاف : ٩٧-١٢٦ (المسألة ١٤) ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٢٧٤-٢٨١ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ٥٩٨-٥٩٩ ، وشرح الكافية للرضيّ : ٢ / ١١٠٤ - ١١٠٥ ، وائتلاف النصرة : ١١٥-١١٨ (المسألة ٤) .

١٣٢- شرح التسهيل : ١ / ١٨ .

١٣٣- التذييل : ٥ / ٧٤ .

١٣٤- ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٣٢ .

١٣٥- ينظر : شرح التصريح : ١ / ٣٠٠ ، ووقوعها في الابتداء حقيقة هو كقوله تعالى : " إنّا أنزلناهُ في ليلةِ القدرِ " (القدر / ١) ، وحُكماً كقوله تعالى : " ألا إنّ أولياءَ اللهِ . . . " (يونس / ٦٢) و : جلستُ حيثُ إنّ زيداً جالسٌ .

١٣٦- ينظر : شرح الكافية الشافية : ٩٣٧ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٣٠٣ .

١٣٧- ينظر : الكتاب : ٣ / ١٤٢ ، والمقتضب : ٢ / ٣٤٧ – ٣٤٨ ، والصفوة الصفية : ٣ / ٨٧ .

١٣٨- شرح شذور الذهب : ٢٣٣ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ٢ / ٧٨ .

١٣٩- شرح ابن عقيل : ١ / ٣٥٤-٣٥٥ .

١٤٠- شرح التسهيل : ٢ / ٢٩ .

١٤١- التذييل : ٥ / ١١٨ .

١٤٢- إعراب القرآن للنحّاس : ٣ / ١٥٥ ، ولم أجده في المقتضب .

١٤٣- النص المصحفي (الفرقان / ٢٠) ، والقراءة ذُكرت في : الخصائص : ١ / ٣١٥ ، وإيضاح الشعر : ٨٦ .

١٤٤- غير منسوب في سر صناعة الإعراب : ٣٧٩ ، والخصائص : ١ / ٣١٥ ، وضرائر الشعر : ٥٧ ، ورصف المباني : ٣١٢ .

١٤٥- ينظر : التذييل : ٥ / ١١٩ .

جريدة المظان

القرآن الكريم .

* ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

* ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ، تح : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

* أسرار العربيّة ، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، عُني بتحقيقه : محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، د.ط ، د.ت .

* إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تأليف عبد الباقي عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

* الأشباه والنظائر في النحو ، للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

* إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

* أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت ٤٣٦ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط ٤ ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب عُدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، د.ط ، د.ت .

* البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

* بدائع الزهور في وقائع الدهور ، لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري ، مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٠ م .

* البديع في علم العربية ، مجد الدين بن الأثير (٦٠٦ هـ) ، تحقيق ودراسة : د. فتحي أحمد عليّ الدين ، مطابع جامعة أم القرى ، مكة المكرّمة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .

* البسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي (ت ٦٨٨ هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

* البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزاباي (ت ٨١٧ هـ) ، تحقيق محمد المصري ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٢١ ه – ٢٠٠٠ م .

* البيان في غريب إعراب القرآن ، تأليف أبي البركات بن الأنباري ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقّا ، الهيأة المصريّة العامة للكتاب ، د.ط ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

* التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع) ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق ودراسة : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق و دار كنوز إشبيلية ، ١٤١٩ هـ - ١٤٢٦ هـ / ١٩٩٨ م – ٢٠٠٥ م .

* ترشيح العلل في صدر الجمل ، تصنيف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ) ، إعداد عادل محسن سالم العميري ، مطابع جامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

* التوطئة ، لأبي عليّ الشلوبين ، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوّع ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ ٠ ١٩٨١ م .

* الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

* حاشية الشمني المسماة (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) ، للإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني ، مطبعة محمد أفندي مصطفى ، د.ط ، ١٣٠٥ هـ .

* حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

* الحماسة البصرية ، لصدر الدين بن أبي الفرج بن الحسين البصري (ت ٦٥٩ هـ) ، صححه وعلّق عليه : د. مختار الدين أحمد ، مطبعة مجلس إدارة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن - الهند ، ط ١ ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

* أبو حيان النحوي ، د. خديجة الحديثي ، منشورات مكتبة النهضة ، مطبعة دار التضامن ، بغداد ، ط ١ ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

* الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّيّ ، تحقيق : محمد علي النجّار ، المكتبة العلمية ، د.ط ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

* الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لشهاب الدين أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، صححه : د. سالم الكرنكوي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

* رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، د.ط ، د.ت .

* سرّ صناعة الإعراب ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّيّ (ت ٣٩٢ هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ٠٨٩ هـ) ، دار المسيرة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، حققه وشرح شواهده : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ، ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

* شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر) ، ألّفه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

* شرح أبيات مغني اللبيب ، صنفه عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق عبد العزيز رباح و أحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٨ م .

* شرح التسهيل ، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

* شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

* شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : الدكتور صاحب جعفر أبو جناح ، د.ط ، د.ت .

* شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) ، نشره أحمد أمين و عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

* شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : د. يحيى بشير مصري ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب منتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، د.ط ، د.ت .

* شرح ابن عقيل ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط ٢٠ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

* شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠ هـ) ، دراسة وتحقيق : د. الشريف عبد الله علي الحسين البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكّة المكرّمة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

* شرح القواعد البصروية في النحو ، لعليّ بن خليل بن أحمد بن سالم علاء الدين البُصروي (ت ٩٥٠ هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور عزّام عمر الشجراوي ، دار البشير ، عمّان ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

* شرح الكافية الشافية ، تأليف العلاّمة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، حققه وقدّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، د.ط ، د.ت .

* شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ) ، عُنيت بطبعه ونشره دائرة المطبعة المنيريّة ، مصر ، د.ط ، د.ت .

* شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .

* صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأحمد بن عليّ القلقشندي (ت ٨٢١ ه) ، تحقيق الدكتور يوسف علي طويل ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

* الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفية ، لتقيّ الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي ، من علماء القرن السابع الهجري ، تحقيق ودراسة : الأستاذ الدكتور: محسن بن سالم العميري ، مطابع جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .

* ضرائر الشعر ، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .

* طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي (ت ٧٧١ هـ) ، تح : محمود محمد الطناحي و عبد الفتاح محمد الحلو ، دار إحياء الكتب العربية .

* ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدكتور طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ م .

* علل النحو ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق (ت ٣٢٥ هـ) ، تحقيق ودراسة : الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

* غاية النهاية في طبقات القرّاء ، للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن علي بن الجزري الدمشقي الشافعي (ت ٨٣٣ هـ) ، طبعة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التي عُني بنشرها برجشتراسر سنة ١٩٣٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .

* فوات الوفيات والذيل عليها ، لمحمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤ هـ) ، تح : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

* الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م .

* الكتاب (كتاب سيبويه) ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، د.ط ، د.ت .

* اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

* المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ط ٢ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

* معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري (ت هـ) ، تحقيق : د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، مطابع السياسة ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

* المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الإهرام التجارية ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

* المقدّمة الجزوليّة في النحو ، تصنيف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧ هـ) ، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى ، د.ط ، ١٩٨٨ م .

* المقرب ، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

* المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤ هـ) ، حققه ووضع حواشيه : د. محمّد محمّد أمين ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

* نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقرّي التلمساني ، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس ، دار صادر ، بيروت ، د.ط ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٠ م .

* نكت الهميان في نكت العميان ، لصلاح الدين بن أيبك الصفدي ، وقف على طبعه : أحمد زكي بك ، المطبعة الجمالية ، مصر ، ١٣٢٩ ه – ١٩١١ م .

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

الرسائل والأطاريح :

* الأبَذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزوليّة ، إعداد الطالب سعد حمدان محمد الغامدي ، أطروحة دكتوراه ، إشراف أ.د محمّد إبراهيم البنّا ، جامعة أمّ القرى ، كليّة اللغة العربية ، العام الجامعي ١٤٠٥ هـ / ١٤٠٦ هـ .

* تعقّبات أبي حيّان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط ، محمّد حمّاد ساعد القرشي، أطروحة دكتوراه، جامعة أمّ القرى ، كلّيّة اللغة العربية ، ١٤١٤ ه – ١٤١٥ ه .

* تعقّبات أبي حيّان في البحر المحيط لجار الله الزمخشري / دراسة نحوية صرفيّة ، معوضة بن محمد معوضة الحكمي ، رسالة ماجستير ، جامعة أمّ القرى ، كلّيّة اللغة العربية ، ١٩٩٧ م.